المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير
10 س2/4

29 أكتوبر 2018

من وزير العدل

إلى السادة

رؤساء كتابات الضبط بمحاكم الاستئناف

رؤساء كتابات الضبط بمحاكم الاستئناف التجارية

رؤساء كتابات الضبط بمحاكم الاستئناف الإدارية

رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم الابتدائية

رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم التجارية

رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم الإدارية

رؤساء وحدات التبليغ والتحصيل بالمحاكم

المحاسبين بمراكز القضاة المقيمين

تحت إشراف السلم الإداري

الموضوع: حول اعتماد دليل مساطر تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد علاقة بالموضوع المومأ إليه أعلاه، وفي إطار المجهودات المتواصلة التي تبذلها وزارة العدل من أجل النهوض بتنفيذ المقررات القضائية للحفاظ على حجيتها ومصداقيتها، لا سيما فيما يتعلق بتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية المحكوم بها؛

وتفعيلا للإجراء رقم 297 من ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي ينص على إرساء نظام للمراقبة الداخلية والاعتناء بجوانب التقييم والافتحاص وتنمية قيم المسؤولية والمحاسبة، من أجل تعزيز الشفافية والرفع من مصداقية المرفق أمام شركائه والمرتفقين، وكذا المساهمة في تذليل بعض الصعاب التي يواجهها الموظفون العاملون بوحدات التبليغ والتحصيل بالمحاكم؛

واستجابة للمتطلبات التدبيرية المرتبطة بالإدارة الحديثة، خاصة في الجانب المتعلق بضمان احترام النصوص القانونية ورقمنة جميع الإجراءات بالمحاكم، تم إعداد دليل مساطر تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط والذي يهدف إلى:

- ✓ توفير إطار مرجعي واضح وموحد لتنفيذ العمليات المتعلقة بتحصيل الديون العمومية بما يحترم المقتضيات القانونية والقواعد التدبيرية الحديثة المعمول بها في هذا المجال.
- ✓ الرفع من إنتاجية الموظفين وأداء مكاتب التبليغ والتحصيل عن طريق تعريف دقيق للأنشطة الموكلة إليهم ومسار المعلومات بها؛
- ✓ تيسير عمل لجان المراقبة والتتبع والرفع من جودة ونتائج أعمالها.

وفي هذا الصدد، أحيل عليكم دليل المساطر المذكور أعلاه من أجل العمل على تنزيله وتفعيل كافة المساطر الواردة به فيما يخص عملية تبليغ وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف والرسوم القضائية.

وفي نفس السياق، يتعين عليكم مواكبة الموظفين العاملين بوحدات التبليغ والتحصيل وحثهم على اعتماده كدليل مرجعي خلال مباشرة إجراءات التبليغ والتحصيل، وذلك في انتظار تنظيم دورات تكوينية في الموضوع.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، فإنني أهيب بكم، كل فيما يخصه، العمل على تطبيق مضمون هذه الدورية، وإشعارنا بما يفيد قيامكم بالمطلوب، مع ما يعترضكم في هذا الصدد من صعوبات حتى تتمكن الخلية المكلفة بتتبع وتحيين دليل المساطر من معالجة الملاحظات التي قد يتم رصدها لإدراجها ضمن التعديلات اللازمة في الطبعة الثانية عند الاقتضاء، **والسلام.** / .

وزير العدل

محمد أوجار.